كانت هذه هي المشاريع او التصورات الاربع التي تتوازع قناعات الوزراء في الحكومة الاسرائيلية .
وقد اوردناها بشيء من التفصيل لتبيان مدى عمق الهوة التي تفصل بين تصورات الوزراء المتطرفين والمعتدلين في الحكومة الاسرائيلية ، وهي هوة ليس من السهل على رئيسة الحكومة الاسرائيلية، المعدودة من بين الصقور المتطرفين ، ردمها . ان هناك اعتقادا خاطئا لدى بعض قطاعات الرأي العام العربي بأن الحكومة الاسرائيلية بأكملها موافقة ، او يمكن ان توافق بسهولة ، على مشروع ألون كأساس للتسوية . وربما كان هذا الاعتقاد هو الذي دفع بالكثير من المعلقين العرب لاعتبار رفض اسرائيل لمشروع الملك حسين رفضا تكتيكيا، باعتبار انهم فرضوا ايضا ان الملك حسين وافق على مشروع الون . ان الرفض الاسرائيلي ، من ضمن معطيات الظروف الراهنة ، جدي ، املته على الحكومة الاسرائيلية طبيعة تركيبها ، وطبيعة توازنات القوى بين المعتدلين والمتطرفين والاكثر تطرفا فيها ، هذا اذا تركنا جانبا طبيعة التوازنات القائمة في الكنيست ، والرأي العام المتجه اكثر فأكثر نحو التطرف في اسرائيل . ان طبيعة تركيب الحكومة الاسرائيلية لا يجعلها في الظروف الراهنة قادرة على الاستجابة لاية مبادرات جدية تفترض منها « تنازلات » اقليمية في الضفة الغربية، مهما كانت هذه المبادرات متساهلة واستسلامية . ويظهر هذا الامر بوضوح من حدة المناقشات التي دارت داخل قيادة حزب العمل الحاكم ذاته وداخل كتلة الائتلاف الحكومي في الكنيست في الجلسات الجانبية التي اشرنا اليها اعلاه ، كما تظهره ايضا طبيعة القرارات التي اتخذتها الكنيست في حدد رفضها لمشروع الملك حسين ، وهي قرارات ترضي كل الاتجاهات المتناقضة ولا تحمل امكانية اي تحرك عملي في اي اتجاه ، باستثناء التحرك في المناطق على صعيد الاستيطان والدمج الاقتصادي وتعزيز المواقع انسجاما مع « الاحتياجات الحيوية لامن اسرائيل وتطورها » .
ان ايغال ألون ، في المقابلة التي نشرتها له معريف بتاريخ ٧٢/٣/٢٤ ، ذكر انه لا يرى تناقضا بين مشروعه ومشروع الملك حسين فيما يتعلق بانشاء كيان فلسطيني وادخاله كشريك في اتحاد فدرالي مع شرق الاردن ، بل على العكس « ربما كان الاطار الفدرالي يسهل حل ما يسمى بالمشكلة الفلسطينية اكثر من اي اطار آخر » . ولكنه يرى تناقضا جوهريا فيما يتعلق بالمسألة الاقليمية ومسألة الحدود والقدس . كما عبر الون في المقابلة عن دهشته لتجاهل الملك حسين لاسرائيل ، التي لا يمكن تنفيذ مشروعه بدون الاتفاق معها . وقد اعتبر المراقبون السياسيون هذا الموقف ، رغم ان الون ذكر في بداية المقابلة بأن عليه « قبل كل شيء ان يوضح بأن آراءه لا تلزم احدا سواه » ، بمثابة تليين للرفض الاسرائيلي السابق . وستوضح التطورات في الاشهر القادمة فيما اذا كان هذا فعلا تليين للموقف الاسرائيلي ، ام مجرد رأي خاص ، مثله مثل الرأي الخاص لبعض الوزراء الاخرين ، الذين يحملون اراء اكثر او اقل تطرفا منه ، ويعبرون عنها تقريبا كل يوم في الصحافة الاسرائيلية ، دون اهتمام بالتناقضات القائمة فيما بينها .